دراسة الوثائق
داخل أقسام المكتبات والمعلومات

لستة عقود طويلة هى عمر دراسة المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر، تلازمت دراسة الوثائق مع دراسة المكتبات أحيانًا في شكل شعب منفصلة، وأحيانًا في شكل مقررات معًا فى برنامج واحد، وأحيانًا فى شكل برنامج لدبلوم الدراسات العليا. وباستثناء قسم جامعة بني سويف، فإن كل الأقسام التي ظهرت في العقود الثلاثة الأخيرة قامت ببناء برامجها على دراسة مقررات المكتبات والمعلومات مع قليل من الوثائق التاريخية والوثائق الجارية، وأصبح قسم جامعة القاهرة وهو القسم الأم لكل الأقسام المصرية والعربية هو الوحيد الذي به هذا الوضع الفريد.

وفجاءة، وبعد توالي تقارير مراكز ووحدات ضمان الجودة والمراجعين المعتمدين باللجنة القومية لضمان الجودة ثم الهيئة القومية لضمان الجودة، قرر مجلس كلية الآداب بجامعة القاهرة في العام الجامعي الماضي إلغاء التشعيب في بعض أقسام الكلية ومنها قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، لتقليل عدد برامج الكلية التي بها الآن ٢٠ برنامجًا مخلفًا يضمها ١٦ قسمًا وهو وضع لا مثيل له في أي كلية أو جامعة أخرى في الخارج ويزيد من الأعباء المالية والإدارية على الكلية والجامعة ويقلل من فرص العمل للخريجين بعد أن يدرس تخصص واحد فقط.

كان هناك ترحيب من البعض على أساس أن دراسة التخصصات الثلاثة معًا يتيح فرص عمل أفضل للطالب بدلاً من أن يبحث عن عمل في تخصص واحد حصل فيه على دراسته، كما أنه يجعل النظرة إلى المعلومات كظاهرة نظرة متكاملة من الناحية الأكاديمية، علاوة على ضرورة إعادة النظر في وضع هذه الدراسة التي لا يوجد له نظير على مستوى العالم.

وكان هناك رفض من البعض على اعتبار أن دراسة الوثائق تقليديًا ارتبطت بدراسة المكتبات، وأنها دراسة قائمة بذاتها ولها أهمية بالغة في إعداد

متخصصين نظرًا لتاريخ مصر الطويل وما ارتبط بهذا التاريخ من ملايين الوثائق.

يرى البعض أن على دراسة الوثائق أن تستقل في قسم مستقل، ويرى البعض أن تظل شعبة داخل أقسام المكتبات والمعلومات، ويري البعض أن يتم بناء برنامج واحد يشتمل على مقررات المكتبات وتطبيقات الحاسبات في مرافق المعلومات وعدد محدود من مقررات الوثائق التاريخية والأرشيف الجارى.

وحتى الآن لا يزال الخلاف في وجهات النظر مستمرًا.

أ.د. أسامة السيد محمود علي

رئيس التحرير